المشاركة في السوق الداخلي عام ١٩٥٧ ، الى مشاركة في السوق الخارجي لتلك البلدان ، وذلك بأن وقعت في العام ١٩٦٣ اتفاقية « ياونده » التي نظمت العلاقة بين المستعمرات القديمة لدول السوق الاوروبية المشتركة وبين دول السوق الاوروبية المشتركة نفسها ، حيث اصبحت علاقة تلك المستعمرات مع دول السوق ككل ، والتي أصبحت تتمتع بنفس الامتيازات التي كانت في السابق حكرا على هذه الدولة او تلك . وقد ترتب على الاتفاقية الجديدة دخول ١٨ دولة افريقية في النطاق الاقتصادي للسوق المشتركة على اساس من الاتحاد الجمركي وانتقال رؤوس الاموال والبضائع بشكل حر بين دول السوق ودول اتفاقية ياونده . ولقد كانت هذه الخطوات الوحدوية التي لجأت اليها دول اوروبا الغربية من وحدة للسوق الداخلي ووحدة للسوق الخارجي التي تقع تحت نفوذها خير ترجمة للشعار الذي رفع في الخمسينات عن ان اعادة بناء اقتصاد اوروبا رهن بوحدتها .

اوروبا وامريكا .. نقطة الصدام ونقطة اللقاء

لقد كان من الطبيعي بعد ان تجاوز اقتصاد دول اوروبا الغربية مرحلة اعادة البناء، ان يكون عاجزا عن الاستمرار في التوسع والنمو الا على هامش المصالح والاحتكارات الامريكية وفي الاسواق التي تسيطر عليها هذه الاحتكارات . واذا كانت كل درجة نمو اقتصادي لا بد وان تعبر عن نفسها بمواقف سياسية معينة ، فمن الطبيعي ايضا ان يترجم الصدام بين احتكارات الدول الاوروبية الغربية والولايات المتحدة الامريكية بمجموعة من المواقف السياسية التي تعبر عن ذلك الصراع . ولقد ترافقت مع درجة النمو الذي بلغته اقتصاديات دول اوروبا الغربية ، ظروف سياسية وعالمية مكنت احتكارات تلك الدول من التعبير عن مصالحها بحرية اكبر فقد سادت العالم سياسة التعايش السلمي من ناحية ، وامتلكت دولتان اوروبيتان غربيتان السلاح الذري . لقد حرر هذان الحدثان اوروبا الغربية نسبيا من حاجتها للغطاء النووي الامريكي لمواجهة احتمال قيام الاتحاد السوفياتي بهجوم على اوروبا الغربية كما كانت تروج الدوائر الامبريالية ، كي تزيد من تبعية اوروبا الغربية للولايات المتحدة الامريكية . ولذا لم تتردد فرنسا عندها من الانسحاب من الحلف الاطلسي كتعبير عملي عن هذا التوجه . وبدأت ما يسمى مرحلة الديغولية في فرنسا التي ، وان ارتبطت باسم الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول ، فانها كانت عمليا نتاجا طبيعيا لدرجة النمو الذي بلغته الاحتكارات الفرنسية الباحثة عن منافذ جديدة لها . ولم تقتصر ظاهرة الديغولية على فرنسا فحسب ، بل وفي فترة لاحقة خطت المانيا الغربية خطوة واسعة على هذا الصعيد ، ايام المستشار براندت ، تمثلت بسياسة الانفتاح على المعسكر الاشتراكي ومحاولة تسوية بعض القضايا العالقة .

لقد كانت فرنسا هي السباقة في محاولة التعبير عن مصالحها بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بمحاولاتها شق طريق سياسي مستقل يمكنها من فتح افاق جديدة لاقتصادها ولذا فقد اتخذت مجموعة من المواقف السياسية المتمايزة ، عن موقف الولايات المتحدة الامريكية وبالذات بالنسبة للاعتراف بالصين الشعبية وكذلك بالنسبة لازمة الشرق الاوسط حيث كان لكلا الموقفين ترجماتهما الاقتصادية المباشرة ، وحيث تمكنت فرنسا من الحصول على معاملة مميزة في بعض الدول العربية وانفتحت امامها مجالات عدة . وان زيادة العجز في ميزان المدفوعات لدول اوروبا الغربية سيكون حافزا جديدا لها نحو المزيد من السعي والبحث عن اسواق جديدة . وبالتالي المزيد من الصراع مع غيرها من الاحتكارات . ولهذا فان صراع الاحتكارات الاوروبية الغربية والامريكية والذي يسمى تلطفا « استقلال اوروبا » يبقى صراع احتكارات